# مجلس أوروبا

## @ حماية المعطيات

حماية حقوق الإنسان،
والديمقراطية وسيادة القانون
في البيئة الرقمية

www.coe.int/**data**protection

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

# حماية المعطيات

## الاتفاقية 108 و108+

تزداد حاجة الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات تتزايد فيها الرقمنة بشكل مستمر إلى التحكم في معطياتهم الخاصة. وقد أدرك مجلس أوروبا هذه الحاجة منذ فترة طويلة، وأطلق في **28 جانفي 1981 اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية**، والمعروفة أيضًا باسم **اتفاقية 108** .تُعتبر هذه الاتفاقية **أول صك دولي ملزم قانونًا في مجال حماية المعطيات**، وتضم حاليًا **55 دولة عضوًا**، متجاوزة بذلك حدود مجلس أوروبا.

تعود أسباب هذا التبني الواسع النطاق إلى عدة عوامل. في جوهرها، تهدف الاتفاقية ببساطة إلى حماية المعطيات الشخصية للأفراد، لكنها تذهب إلى أبعد من ذلك. فهي تضع مبادئ رئيسية فيما يتعلق بمعالجة المعطيات، بما في ذلك **النزاهة والشرعية والشفافية**. وقد أدى ذلك إلى خلق ديناميكية فعلية في معالجة المعطيات الشخصية، حيث يعني الامتثال لهذه المبادئ إمكانية معالجة البيانات بطريقة شرعية.

كما تم الاعتراف بحقوق جديدة: يجب أن يكون للأفراد الحق في الوصول إلى معطياتهم الشخصية، وتصحيح المعلومات الخاطئة، والاعتراض على أنواع معينة من المعالجة. وقد تم وضع آليات للرقابة وتطبيق أحكام الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء سلطات مستقلة لحماية البيانات في جميع الدول الأعضاء.

تنص الاتفاقية على جانب آخر مهم يتمثل في **التعاون الدولي**: تشجع الاتفاقية الدول الأعضاء على العمل معًا لتطوير معايير وممارسات مشتركة لحماية المعطيات الشخصية عبر الحدود.

في عام 2018، تم اعتماد **البروتوكول المعدل لاتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية (البروتوكول سلسلة معاهدات مجلس أوروبا رقم 223)**، والذي سيسمح بدخول **النسخة المحدثة من الاتفاقية لحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية ("اتفاقية 108+")** حيز التنفيذ في وقت لاحق.

تُعد اتفاقية 108+ أداة فريدة على مستوى العالم لتنسيق وملاءمة التشريعات. والأهم من ذلك، أن هذه الاتفاقية مكنت مرة أخرى من الاستجابة السريعة للتطورات في قطاع التكنولوجيا العالية، من خلال تحديث اتفاقية 108 لضمان نجاعتها في العصر الرقمي، مع ضمان حق كل فرد في تقرير مصيره في مجال المعلومات، وحماية خصوصيته وكرامته.

يُعتبر الانضمام إلى اتفاقيتي 108 و108+ **فرصة للدول حول العالم لضمان الاعتراف الدولي بمستوى حماية البيانات لديها.**

## وضع معايير وسياسات جديدة

في حين أن اتفاقية 108+ يمكن أن تضع القواعد الأساسية، فإن **معالجة القضايا الناشئة** تتطلب إرشادات عملية وسريعة لجميع الجهات الفاعلة في المنظومة الرقمية. دفعت جائحة كوفيد-19 هياكل كانت مقاومة للرقمنة إلى التحول الرقمي؛ ونتيجة لذلك، زادت المخاطر الناجمة عن تسريبات المعطيات، والقرصنة، أو برامج التجسس مثل برنامج بيغاسوس Pegasus ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الناشئة، رغم أنها توفر حلولًا للعديد من المشاكل، إلا أنها تشكل أيضاً مخاطر جديدة.

استجابةً للعديد من التحديات المذكورة، نشر مجلس أوروبا العديد من **الدراسات، والمبادئ التوجيهية، والتوصيات** المتعلقة بمجموعة واسعة من المواضيع المرتبطة بالبيئة الرقمية، مثل:

- **المبادئ التوجيهية بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية من قبل الحملات السياسية ومن أجلها؛**
- **المبادئ التوجيهية بشأن الهوية الرقمية الوطنية؛**
- **المبادئ التوجيهية بشأن التعرف على الوجه؛**
- **المبادئ التوجيهية بشأن حماية بيانات الأطفال في السياق التعليمي.**

وتوجد هذه الأدوات لتمكين الدول من الاستجابة للبيئة المتغيرة مع حماية مواطنيها في الوقت نفسه، سواء كانت دولاً أعضاء في المجلس أم لا.

## تعزيز التعاون الدولي

توفر اتفاقية 108 أساسًا قانونيًا فريدًا للتعاون الدولي بين السلطات المستقلة المختصة. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء

في مجلس أوروبا، أصبحت العديد من الدول الأخرى طرفًا في اتفاقية 108.

تضم **لجنة الاتفاقية 108**، 55 دولة طرفاً من أربع قارات وأكثر من 40 مراقباً ملتزمين بتطوير حماية المعطيات وتعزيز التعاون والتبادل المتعدد الأطراف خارج الحدود الإقليمية.

كما تساهم الجهات الفاعلة من غير الدول في عمل اللجنة.

تلتزم الأطراف في الاتفاقية **بالتعاون المتبادل** وضمان أعلى مستوى لحماية المعطيات. يتيح **الانضمام إلى اتفاقيتي 108 و108+** الفرصة للاستفادة من **شبكة قوية من الأقران الذين يقدمون المساعدة والمشورة والدعم**.

في عصر الرقمنة المتزايدة، من الضروري تمكين السلطات المختصة من العمل معًا بشكل وثيق لمواجهة التحديات المشتركة

## تعزيز القدرات الوطنية

ينفذ مجلس أوروبا العديد من **مشاريع التعاون** التي تهدف إلى تقديم **المساعدة القانونية والتقنية** في مجال حماية المعطيات للبلدان التي تعرب عن اهتمامها بهذا التعاون الثنائي أو الإقليمي. ويعزز هذا الشكل من أشكال التعاون المستهدف **تنفيذ معايير مجلس أوروبا في مجال الخصوصية وحماية المعطيات**، مما يمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم.

وبالإضافة إلى تحسين القدرات الوطنية، تُعد مشاريع التعاون فرصة للدول الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات بطريقة عملية، وتبادل الخبرات، وتجنب أن يقع الآخرون في أخطائهم، والتقريب بين دولتين أو أكثر.

## التوعية

يتم الاحتفال **باليوم العالمي لحماية المعطيات** في جميع أنحاء العالم في 28 جانفي من كل عام. وهو يصادف الذكرى السنوية لفتح باب التوقيع على الاتفاقية رقم 108. ويقوم مجلس أوروبا في هذا التاريخ تحديدًا بالترويج للأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى زيادة الوعي العام بقضايا حماية المعطيات الشخصية.

تُمنح **جائزة ستيفانو رودوتا** سنويا في يوم حماية المعطيات من قبل لجنة الاتفاقية 108 تكريمًا وتخليدًا لذكرى أستاذ التعليم العالي في القانون والسياسي الإيطالي البارز ستيفانو رودوتا.

**تكافئ الجائزة المشاريع البحثية الجامعية المبتكرة والأصلية في مجال حماية المعطيات**. المسابقة مفتوحة للطلاب والباحثين من الدول الأعضاء والمراقبين في لجنة حماية المعطيات

مجلس أوروبا

# الحوكمة الرقمية

حماية حقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون في البيئة الرقمية

وسائل التواصل الاجتماعي

مجلس أوروبا
#الحوكمة_الرقمية

## مجلس أوروبا يحمي معطياتك الشخصية

تحقيقًا لهذه الغاية، اعتُمدت اتفاقية لهذا الغرض لأول مرة منذ أكثر من 40 عامًا، وهي **اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات الشخصية (" الاتفاقية 108")**

وهي الصك الدولي الوحيد متعدد الأطراف والملزم قانونًا بشأن حماية الخصوصية والمعطيات الشخصية.

ونسختها المحدثة، "الاتفاقية 108+"، تجعلها الصك المرجعي لتيسير تدفق المعطيات واحترام الكرامة الإنسانية في العصر الرقمي.

AR

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

مجلس أوروبا هو المنظمة الرائدة في القارة الأوروبية في مجال حقوق الإنسان. وهو يضم 46 دولة عضو، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وتشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء.

www.coe.int